دور قواعد بيانات منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)في التحقيقات الجنائية والكشف عن الجرائم.

the role of the International Criminal Police Organization databases in criminal

تاريخ الارسال2019/11/01.تاريخ القبول2019/11/10تاريخ النشر2019/12/07

الدكتور: ماينو جيلالي
مخبر القانون والتنمية،
كلية الحقوق جامعة طاهري محمد، بشار
البريد الإلكتوني: mainou0881@yahoo.fr

ملخص:
في سبيل مواجهة التهديدات المتزايدة لمختلف الظواهر الإجرامية، قامت منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) بإنشاء منظومة متكاملة من قواعد البيانات الرقمية المتخصصة، التي تحتوي معلومات تفصيلية عن مختلف أنماط الجرائم وكذا المعلومات المتعلقة بالمجرمين، خاصة الجرائم الخطيرة منها كالفساد والإتجار بالبشر والإستغلال الجنسي للأطفال، والإرهاب وسرقة الممتلكات الثقافية ، وتزوير الوثائق ... يتم تبادلها بين الدول الأعضاء في المنظمة، ضمن منظومة اتصال عالمية مأمونة وشديدة التطور. وقد وصل عدد قواعد بيانات الإنتربول إلى 17 قاعدة بيانات تجرى من خلالها ملايين العمليات المرتبطة بالبحث والكشف السريع عن مختلف الجرائم والمجرمين ، وهو ما شكل دفعة قوية في مجال تحقيق العدالة الجنائية.

كلمات مفتاحية: علم الأدلة الجنائية، الإنتربول، قواعد البيانات، ، التحقيق الجنائي، البصمات

Abstract: In order to address the growing threats of various criminal phenomena, INTERPOL has established an integrated system of specialized digital databases, which contain detailed information on various types of crimes as well as information on criminals, especially serious crimes such as corruption, human trafficking and sexual exploitation of children. Terrorism, theft of cultural property, and the forgery of documents ... are exchanged between the Member States of the Organization, within a secure and highly developed global communication system. INTERPOL's database has reached 17, through which millions of operations related to the rapid search and detection of various crimes and criminals are conducted, which has been a powerful

boost in criminal justice. Documents Database and other rules have given a strong impetus to criminal investigations and crime prevention.

Keywords: forensic science،interpol, databases criminal investigation, fingerprints.

مقدمة:

تعد منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) أهم هيئة دولية تعمل في نطاق التصدي للجرائم والبحث عنها، حيث لعبت ولا زالت تلعب دورا محوريا في هذا المجال، من خلال منظوماتها وأدواتها المختلفة التي تستخدمها في بالتنسيق مع الدول الأعضاء في المنظمة، ومن خلال فروعها المنتشرة عبر العالم. وتشكل قواعد البيانات الخاصة بهذه الهيئة في الوقت الحاضر أحد أقوى أدواتها في مجابهة مختلف أنماط الجرائم الخطيرة، وخاصة تلك المتعلقة بالجريمة المنظمة والتهريب والإتجار بالأشخاص والممتلكات والفساد، والجرائم السيبرانية، حيث قامت بتطوير هذه القواعد بشكل كبير، مع تسهيل تبادل الحجم الكبير من البيانات والمعلومات الخاصة بالجرائم والمجرمين بين الدول الأعضاء، وقد بلغ عدد قواعد بيانات الشرطة الجنائية الدولية 17 قاعدة بيانات تختص كل واحدة منها بجانب من جوانب الإجرام المتعدد الأشكال، مثل قاعدة البيانات الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال ،و قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة ، وكذا منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها (IARMS) و قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة وقاعدة بيانات الوثائق الإدارية المسروقة وغيرها من القواعد التي أعطت دفعا قويا في مجال التحقيقات الجنائية ومكافحة الجرائم. تعالج هذه الدراسة بيان هذه القواعد ومدى أهمية استخدامها على صعيد التعاون الجنائي الدولي .

الدراسات السابقة:

من أجل معالجة مختلف حيثيات هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية التي يطرحها ، إطلع الباحث على مجموعة من الدراسات التي عالجت بعض جوانبه منها:

- دراسة الباحث فنور حاسين، بعنوان المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، عالج من خلالها الباحث دور هذه الهيئة في مكافحة الجريمة المنظمة.
- دراسة نور الدين خازم ، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الدولية، مجلة جامعة البعث، وهو مقال علمي تطرق من خلاله الباحث إلى نشأة هذه المنظمة ونظامها القانوني.
- دراسة عبد المالك بشارة ، وهي مذكرة ماجستير بعنوان : آلية الإنتربول في مكافحة الجريمة.

بعد بيان بعض الدراسات التي تناولت موضوع الشرطة الجنائية الدولية، فإنه يتعين أن نشير إلى أن هذه الدراسة ستركز على إشكالية رئيسية مرتبطة بمدى الأدوار التي تلعبها قواعد بيانات الإنتربول في النهوض بتحقيق العدالة الجنائية وكيف تساهم في التصدي للجريمة بمختلف أشكالها؟ وماهي أنواع هذه القواعد؟

تقسيمات الدراسة:

من أجل معالجة ودراسة مختلف جوانب الموضوع قسمنا هذا البحث وفق الخطة التالية ثلاث مطالب، تم التطرق في المطلب الأول إلى ماهية منظمة الشرطة الجنائية الدولية الإنتربول، وفي المطلب الثاني تم توضيح مفهوم وتعريف قواعد البيانات، أما المطلب الثالث فقد عالجنا من خلاله مختلف أنواع قواعد بيانات الإنتربول مع التركيز على البعض منها.

المطلب الأول:

ماهية منظمة الشرطة الجنائية الدولية الإنتربول

أثبت الواقع العملي أن أي دولة بجهودها المنفردة لا تستطيع القضاء على الجريمة، إضافة إلى ذلك فإن تداخل الحدود بين الدول قد سهل للمجرمين الدوليين الإنتقال بين مختلف الدول وارتكاب جرائمهم ، ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى وجود كيان دولي يأخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة ، وتتعاون من خلاله أجهزة الشرطة في البلاد المختلفة ، خاصة عن طريق تبادل المعلومات المتعلقة بالجريمة والمجرم بأقصى سرعة ممكنة[1] .من أجل ذلك ظهرت منظمة الشرطة الجنائية الدولية" الإنتربول" بوصفها منظمة دولية تجمع تحت لوائها مجموعة من الدول التي تسعى لتحقيق التعاون الأمني عن طريق المكاتب المتواجدة في الدول الأعضاء ، عن طريق جمع المعلومات والبيانات الخاصة بمكافحة الجريمة بوجه عام ومختلف أنشطة الإجرام المنظم عبر الوطني والإتجار المواد المخدرة المؤثرات العقلية بوجه خاص[2] .ويقتضي مفهوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التطرق بشكل موجز إلى تعريفها ونشأتها مع ذكر بعض مهامها

أولا: تعريف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية:

الإنتربول بالإنجليزية Interpol هي اختصار لكلمة الشرطة الدولية International Police، والاسم الكامل لها هو منظمة الشرطة الجنائية الدولية International Criminal Police Organization) [3]. وهي منظمة دولية حكومية لها كيان دائم وتتمتع بالشخصية القانونية

[1] خازم ، نور الدين (2016). المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الدولية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 50، ص135.

[2] محمد، عادل عبد الجواد (2008) ، دور الشرطة الجنائية الدولية في مكافحة المخدرات، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد 308، فبراير، ص 54.

[3] المادة الأولى من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول.

الدوليــة[1] ، كما تعد أكبر منظمة شرطة دولية أنشئت في عام 1923 مكونة من قوات الشرطة لـ 194 دولة، ومقرها الرئيسي في مدينة ليون بفرنسا[2]. تلعب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول عددا من الأدوار الهامة في مختلف جوانب الجنائية التحقيقات المتعلقة بملفات الأشخاص المفقودين، والاتجار بالبشر ،والتهريب المخدرات والممنوعات ، وغيرها من الجرائم ذات الصلة التي تمتد عبر الحدود الدولية. وقد أنشئت في عام 1923 ، حيث تسهل المنظمة تعاون الشرطة عبر الحدود وتدعم وتساعد جميع المنظمات والسلطات والمصالح التي تتمثل مهمتها في منع الجريمة الدولية أو مكافحتها[3].

ثانيا: نشأة الإنتربول:

بدأت منظمة الانتربول كفكرة منذ مطلع القرن العشرين، وبالتحديد عام (1914) عندما عقد أول اجتماع دولي للقانون الجنائي، عقدته الجمعية الدولية للقانون الجنائي international Criminal Commission Police في مدينة موناكو الفرنسية، وضم الاجتماع عددا من ضباط الشرطة والمحامين والأساتذة من أربعة عشر بلد، وتمت مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالتعاون الأمني بين الدول، ومن بينها كيفية تبادل المعلومات وتوثيقها وملاحقة المجرمين وتعقبهم وإلقاء القبض عليهم، وتسليم المجرمين، وبحث الاجتماع أيضاً إمكانية إنشاء مركز دولي لتبادل المعلومات الجنائية المتعلقة بالجريمة والمجرمين بين الدول، وبالفعل تم إنشاء (اللجنة الدولية للشرطة الجنائية)، إلا أن هذه الجهود قد توقفت بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى[4] .

وفي عام (1923) عقد في العاصمة النمساوية فينا مؤتمراً للجمعية الدولية للقانون الجنائي، بمبادرة من الدكتور (يوهانز شوبار) رئيس شرطة مدينة فينا، لمناقشة التعاون الدولي في المجال الجنائي، إلا أن عمل الجمعية توقف بسبب النزاعات المسلحة التي اندلعت في ذلك الوقت. وفي عام (1925) عقد اجتماع في مدينة برلين لإنشاء مركز للمعلومات، وقد تم تبني هذا الأمر بالفعل وأنشئ ذلك المركز عام (1927). واستمرت الجهود الدولية المبذولة في سبيل إنشاء منظمة تأخذ على عاتقها تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن الجنائي، فعقدت العديد من المؤتمرات بين الأعوام (1930 – 1956)، إلا أن نقطة التحول الحقيقية في تأريخ هذه المنظمة جاءت بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة،

---

[1] مايا خاطر، ياسر الحويش (2011) ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، ص 523.

[2] راجع الرابط التالي حول منظمة الشرطة الجنائية الدولية الإنتربول: https://ar.wikipedia.org/wiki/ أطلع عليه بتاريخ 2019/08/29.

[3] Sweet O.C., D. (2010). INTERPOL DVI best-practice standards—An overview. Forensic Science International, 201(1-3), 18–21. doi:10.1016/j.forsciint.2010.02.031.

[4] بشارة، عبد المالك (2010) ، ألية الإنتربول في مكافحة الجريمة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة خنشلة، ص 12.

وبالتحديد في عام (1956) عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (الخامسة والعشرين) والتي عقدت في العاصمة النمساوية فينا للفترة من (7 – 13 / حزيران / 1956)، قراراً خاصاً باعتماد النظام الأساسي (الميثاق) للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية – الانتربول وأصبح هذا النظام نافذ المفعول ابتداء من (1956/6/13)، فأصبحت المنظمة منذ ذلك التأريخ تعمل بشكل دائم ومستقر[1].

ثالثا: الأجهزة الرئيسية لمنظمة الإنتربول:

بالرجوع إلى القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية فإنها تتكون من مجموعة من الأجهزة والهيئات هي الجمعية العامة و اللجنة التنفيذية، والأمانة العامة والمكاتب المركزية الوطنية والمستشارين ولجنة الرقابة على المحفوظات، نبينها فيما يلي:

1 -الجمعية العامة: فهي الهيئة الإدارية العليا لدينا التي تجمع كافة البلدان مرة في السنة لاتخاذ القرارات. تعتبر الجمعية العامة للإنتربول الجهاز السياسي الكامل للمنظمة، إذ تتكون حسب المادة السادسة من دستور المنظمة من مندوبي الدول الأعضاء فيها، بحيث يمثل الدولة العضو ممثل أو مندوب تعينهم سلطاتهم الحكومية المختصة، وهو ما نصت عليه المادة السابعة من دستور المنظمة، وحسب اللائحة التنظيمية للمنظمة فإنه يجب على الدولة العضو أن تخبر الأمين العام للمنظمة بالوفد الذي يمثل هذه الدولة في الجمعية العامة[2].

2-اللجنة التنفيذية: هي هيئة مضيقة تتألف من ثلاثة عشر عضوا، وحسب المادة 15 من دستور المنظمة فإن اللجنة التنفيذية تتكون من ثلاثة عشر عضوا هم رئيس منظمة الأنتربول ونوابه الثلاثة وتسعة من أعضاءه، تختارهم الجمعية العامة للمنظمة من بين مندوبي الدول الأعضاء فيها ، ومن أهم اختصاصاتها حسب المادة 22 من دستور المنظمة تتمثل في- 1 :الإشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة- 2 .إعداد جدول أعمال الجمعية العامة- 3 .تقدم للجمعية العامة أي عمل أو برنامج أو مشروع ذا فائدة في مكافحة الجريمة- 4 .الإشراف على عمل وإدارة الأمين العام للمنظمة- 5 .مباشرة كافة الإختصاصات التي تفوضها لها الجمعية العامة [3].

3-الأمانة العامة: تعتبر الأمانة العامة الجهاز التنفيذي الدائم لمنظمة الأنتربول الذي يقوم بدور دولي مختص في مكافحة جرائم الحق العام، وهي مكلفة بالإشراف على تطبيق قرارات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية وتسيير الإدارة العامة لمنظمة الأنتربول، وتأمين الإتصال بالسلطات الوطنية

[1] بشارة عبد المالك، المرجع السابق، ص 13.

[2] لمزيد من التفصيل أنظر: حاسيين، فنور(2013). المنظمة الدولية للشرطة الجنائية و الجريمة المنظمة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص 41.

[3] حاسيين، فنور، المرجع السابق، ص 41.

والدولية . وتتكون الأمانة العامة للأنتربول حسب المادتين 7 و25 من دستور المنظمة من الأمين العام للمنظمة الدولية العام للمنظمة، وكذا الإدارات التابعة لها، حيث يعتبر الأمين العام للشرطة الجنائية حسب المادتين 28 و30 من دستور المنظمة، رئيس الأمانة العامة للإنتربول، إذ يتم تعيينه بناءا على إقتراح مقدم من اللجنة التنفيذية تصدق عليه الجمعية العامة وذلك لمدة خمسة سنوات، كما يمكن إعادة إنتخابه لمدة أخرى، غير أنه يتنازل عن هذا المنصب متى بلغ سنه خمسة وستون سنة، بحيث يختار من بين أعضاء الدول الذين لهم كفاءة عالية في مسائل الشرطة، على أنه لا يعتبر ممثلا لدولته بل ممثلا لمنظمة الأنتربول بحيث يخضع لأوامرها دون تأثير من قبل أية سلطة أخرى، وللأمين العام لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية عدة إختصاصات ورد ذكرها في المادة 29 من دستور المنظمة، كتعيين موظفي الأمانة والإشراف عليهم، وإدارة ميزانية المنظمة، كما يوجه الإدارات الدائمة التابعة للمنظمة، كما له الحق في أن يقدم للجنة التنفيذية والجمعية العامة أية مقترحات أو مشروعات متعلقة بعمل المنظمة وهو كذلك المسؤول أمام اللجنة التنفيذية والجمعية العامة[1].

4 -المكاتب المركزية الوطنية: تعد هذه المكاتب نقطة الإتصال بين للإنتربول والدول الأعضاء في المنظمة[2]،حيث يتولى ضباط الشرطة الوطنية إدارة المكتب المركزي الوطني، ويكون الأخير عادة تابعاً للوزارة الحكومية المسؤولة عن العمل الشرطي[3]. إضافة إلى الهيئات سالفة الذكر نصت المادة 34 من القانون الأساسي لمنظمة الإنتربول على إمكانية الإستعانة بمستشارين لدراسة المسائل العلمية.

5 -لجنة الرقابة على المحفوظات: حسب المادة من القانون 36 من القانون الأساسي لمنظمة الإنتربول فهي هيئة مستقلة تحرص على أن تكون معاملة المنظمة للمعلومات ذات الطابع الشخصي موافقة للأنظمة التي وضعتها المنظمة لنفسها في هذا الخصوص.

رابعا: الوظائف الأساسية لمنظمة الإنتربول:

تركز الإنتربول على ثلاث مجالات يشار إليها بالوظائف الأساسية للمنظمة وهي:

1 - ضمان خدمات الإتصالات بين الشرطة على نطاق عالمي: فالشرط الأساسي للتعاون الدولي هو قدرة قوات الشرطة على الإتصال مع بعضها البعض في أمان في كافة أنحاء العالم ، وللإستجابة

---

[1] حاسين فنور، المرجع السابق، ص 43.

[2] ينظم عمل لجنة الرقابة على المحفوظات النظام الأساسي الخاص بها الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 11 مارس 2017، راجع هذا النظام على الرابط التالي: https://www.interpol.int/ar/content/download/5695/file/Statute%20of%20the%20CCF-AR.pdf
اطلع عليه بتاريخ: 2019/08/29.

كما تعمل لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول وفق قواعد الإشتغال الخاصة بها المعتمدة بتاريخ 1فبراير 2019.راجع قواعد اشتغال هذه اللجنة على الرابط الآتي: https://www.interpol.int/ar/content/download/6807/file/2019-Operating%20rules-AR.pdf
اطلع عليه بتاريخ: 2019/08/29.

[3] لمزيد من التفصيل حول المكاتب المركزية الوطنية أنظر المواد 31 إلى 33 من القانون الأساسي لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية.

طورت الإنتربول نظاما عالميا للإتصالات بين الشرطة يعرف باسم المنظومة العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة I/24-7 [1].

2- خدمات بيانات العمليات وقاعدة بيانات الشرطة :عندما يتأتى للشرطة أن تقيم اتصالات على الصعيد الدولي ، فإنها تحتاج إلى الحصول على معلومات لمساعدتها في تحقيقاتها أو لتمكينها من منع الجريمة ، لذلك طورت الإنتربول وأقامت طائفة من قواعد البيانات العالمية تغطي بيانات رئيسية من قبيل أسماء الأفراد والبصمات والصور الفوتوغرافية والحمض النووي ووثائق التعريف والسفر ونشرات الإنتربول[2] .

3- خدمات دعم عمليات الشرطة: تقوم الإنتربول بتحديد أولويات برامج مكافحة الجريمة فيما يتعلق بالهاربين والإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والإتجار بالبشر والجرائم المالية وجرائم التكنولوجيا المتطورة، والسيارات المسروقة والأعمال الفنية المسروقة والإرهاب البيولوجي، وتدريب الشرطة والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. إنذار الشرطة في بلدان الإنتربول بالأشخاص المطلوبين والأشخاص المفقودين، عن طريق نشرات الإنتربول[3].

المطلب الثاني:

مفهوم قواعد البيانات

تعد قواعد البيانات من أحدث الأساليب المعاصرة لتخزين البيانات واسترجاع المعلومات في تطبيقات التجهيز الالي للبيانات في كافة المجالات[4] ، ويقتضي إعطاء تعريف لقواعد البيانات التطرق إلى تعريفها لغويا ، ثم بيان تعريفها الإصطلاحي.

أولا: قواعد البيانات لغة:

يمكن تعريف قواعد البيانات في اللغة على النحو التالي: القاعدة من البناء: أساسه[5]، والقواعد جمع قاعدة: وهي الأساس، وقواعد البيت أساسه. وفي التنزيل {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ } [البقرة: 127] ، وفيه {فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ} [النحل: 26] ، قال الزجاج :القواعد أساطين البناء التي تعمده[6]. والقواعد في اللغة جمع قاعدة، وقواعد البيت

---

[1] الأمم المتحدة، مسؤولية المنظمات الدولية ، حولية لجنة القانون الدولي، المجلد الثاني، الجزء الأول، وثيقة لجنة القانون الدولي، الدورة 57، جنيف، 2ماي -3 جوان 2005، ص 37.

[2] الأمم المتحدة، مسؤولية المنظمات الدولية، المرجع نفسه، ص 37.

[3] الأمم المتحدة، مسؤولية المنظمات الدولية، المرجع نفسه، ص 37.

[4] محمد ،سليمان محمد وحيد ،(2014). أثر اختلاف تقديم أنماط التغذية الراجعة في العوالم الافتراضية على تنمية مهارات تصميم و إنتاج قواعد البيانات لدى طلاب المعاهد الأزهرية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، العدد 48 ،الجزء الثالث ،ص 54.

[5] إبراهيم أنس وآخرون،(2004). المعجم الوسيط، ، مجمع اللغة العربة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة 4 ،ص 748.

[6] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر للنشر، بيروت الجزء 12، (قعد)، ص 150.

أسسه[1]. والبيانات في اللغة جمع بيان، والبيان أي ما تبين به الشيء من الدلالة وغيرها، وبيان الشيء يبين بيانا، وأبان الشيء فهو مبين[2].

ثانيا: قواعد البيانات إصطلاحا:

تعتبر قواعد البيانات المرتبطة بالحاسوب من أحدث الأساليب المعاصرة لتخزين واسترجاع المعلومات في تطبيقات المعالجة الإلكترونية للمعلومات[3] ، و يستخدم هذا المصطلح غالبا للإشارة بصورة عامة إلى ملف مقروء آليا من تسجيلات ببليوغرافية ، لكنه يستخدم بصورة أكثر تحديدا إلى مجموعة مشتركة من البيانات المهيكلة التي تديرها رزمة برمجيات خاصة تعرف بنظام إدارة قاعدة البيانات[4] . فقاعدة البيانات هي عبارة عن تجميع من البيانات المترابطة فيما بينها ومجموعة من البرامج التي تسمح للمستخدمين للوصول الى هذه البيانات وتحديثها[5] .

ثالثا: تعريف قواعد بيانات الإنتربول:

إن قواعد البيانات التي توفرها الأمانة العامة للإنتربول تتضمن الكثير من المعلومات التي يتم تزويدها من قبل جميع الدول التي تنطوي تحت مظلة الإنتربول ، ويقصد بالبيانات حسب نص المادة 2/1 من نظام الإنتربول لمعاملة البيانات هي "أي معلومة أيا كان مصدرها تتعلق بوقائع مكونة لجريمة جزائية يسري عليها القانون العام ، أو بالتحقيقات بشأنها أو بمنعها ، أو بملاحقة مرتكبيها أو بالمعاقبة عليها، أو باختفاء الأشخاص أو تحديد هويات جثث". ونصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى على أن البيانات الشخصية هي "أي بيانات تتعلق بشخص طبيعي حددت هويته أو يمكن أن تحدد عبر وسائل يمكن اللجوء إليها بشكل معقول". كما نصت الفقرة 4 من ذات النظام على أن منظومة الإنتربول للمعلومات هي "مجموعة الوسائل المادية والبرمجية المحكمة التنظيم التي يستخدمها الإنتربول ، أي قواعد البيانات والبنية التحتية للإتصالات والتكنولوجيا المنظورة التي تستخدم أجهزة الإستشعار و الخدمات الأخرى التي تتيح معاملة البيانات عبر قنوات المنظمة في إطار التعاون الشرطي الدولي"[6] .

---

[1] الرازي ، أبي بكر (1986). مختار الصحاح ، مكتبة لبنان، بيروت ، ب.ط، ص227.

[2] الرازي ، أبي بكر (1986). مختار الصحاح ، مكتبة لبنان، بيروت ، ب.ط، ص 29.

[3] قصير، أكرم فاضل سعيد (2014). حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعة عليها، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد 16 العدد 16، ص 70.

[4] نجيب الشريجي (2013). قواعد البيانات وبنوك المعلومات، مجلة رسالة المكتبة، المجلد 22، العدد 1، ص 40.

[5] فياض، صباح محمد (2013). سلوكية قواعد البيانات في الحفاظ على أمنية البيانات المخزنة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 03، ص 926.

[6] أبو شويمة، إبراهيم (2018). الإطار القانوني لمعاملة المعلومات الشرطية عبر قنوات الإنتربول، المؤتمر السنوي الثامن للنيابة العامة الفلسطينية، التاريخ :22-24/ (مارس) بيت لحم فلسطين.

المطلب الثالث:

أهمية قواعد بيانات الأنتربول وأنواعها

تكتسي قواعد بيانات الإنتربول أهمية كبرى في مجال التحقيق وكشف الجرائم والمجرمين، وهي متنوعة لها أنواع متعددة ومتخصصة بحسب مختلف الجرائم ، يتم التعامل بها وفق منظومة الإتصالات الإنتربول المأمونة وضمن الضوابط التي حددها القانون الأساسي للمنظمة وكذا نظام تبادل المعلومات، وهي مسائل سوف نتطرق إليها بالتفصيل من خلال هذا المطلب.

أولا: أهمية قواعد بيانات الأنتربول:

تلعب قواعد بيانات الإنتربول أدوارا مهمة جدا على الصعيد المحلي والعالمي، إذ تحتوي على الملايين من القيود المسجلة التي توفر معلومات مهمة عن الأفراد كأسمائهم مثلاً وبصمات أصابعهم، وعن الممتلكات المسروقة كجوازات السفر والمركبات، وعن الأسلحة وتهديداتها كالأسلحة النارية .

فبفضل قواعد بيانات الإنتربول الجنائية وأدواتها التقنية وسائر قدراتها الشرطية ، يمكن الإطلاع بشكل آني على معلومات حيوية تتيح تحديد هوية المجرمين الخطرين. ففي سنة 2017، تقصت أجهزة الشرطة الوطنية قواعد بياناتنا حولي 200 مرة في الثانية، ما أسفر عن تحقيق رقم قياسي بلغ المليون مطابقة أدت إلى كشف أشخاص يُشتبه في كونهم إرهابيين وتجار مخدرات وأعضاء في شبكات إجرامية منظمة[1] .

كما أحدثت قواعد بيانات الإنتربول فارقا كبيرا في التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بوسائل تشمل تبادل المعلومات المتعلقة بإنفاذ القانون على الصعيد العالمي، وهو ما يمكن القيام به من خلال استخدام شبكة الاتصالات الآمنة الخاصة بالمنظمة، وقواعد بياناتها ونظامها الخاص بالإشعارات التنبيهية والإجراءات التي تتبعها لتعقب أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر المسروقة أو المزورة، ومنتدياتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبرنامجها المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهو ما أشادت به هيئة الأمم المتحدة في قرارها رقم 2178 (2014) [2].

ثانيا :أنواع قواعد بيانات الإنتربول:

تمتلك الإنتربول مجموعة من قواعد البيانات المتخصصة عددها حسبما هو وارد في موقعها الإلكتروني 17 قاعدة منها ما هو متعلق بالنشرات والتنبيهات حول المجرمين، ومنها ما هو متعلق بالأدلة الجنائية كالبصمات الوراثية وبصمات الأصابع والتعرف على صور الوجه، والبعض الآخر منها

[1] الإنتربول،(2017). التقرير السنوي لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية، ص 4.

[2] القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7272، المعقودة في 24 أيلول/ سبتمبر 2014 ، أنظر الرابط التالي: https://undocs.org/ar/S/RES/2178%20(2014) تم الإطلاع بتاريخ 2019/08/29.

خاص بالوثائق الرسمية ووثائق السفر المفقودة والمسروقة والمزورة ، في حين تتعلق بعضها بالممتلكات المسروقة من سفن وسيارات وممتلكات ثقافية. وسوف نورد هذه القواعد إجمالا ، ثم نتطرق إلى بعضها نظرا لأهميتها بالتفصيل.

فالملاحظ لكل قاعدة بيانات تسمية خاصة بها بحسب مجال استخدامها فنجد :1- قاعدة بيانات الوثائق الإدارية المسروقة.2- قاعدة البيانات الإسمية للمطلوبين.3- قاعدة بيانات الأعمال الفنية المسروقة .4 - قاعدة بيانات بصمات الأصابع. 5- قاعدة بيانات البصمة الوراثية للإنتربول. 6- قاعدة بيانات الإتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية.7- قاعدة بيانات سمات الوجه. 8- شبكة المعلومات الباليستية والمقذوفات. 9- قاعدة بيانات الأسلحة المسروقة. 10- قاعدة بيانات القرصنة البحرية. 11- جدول مرجعي للأسلحة النارية. 12- قاعدة البيانات الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال.13- منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها(iARMS) .14- شبكة الإنتربول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات IBIN: 15 المكتبة الرقمية للتنبيهات بشأن وثائق السفر.16- القوارب المسروقة 17 - قواعد بيانات خاصة تتعلق بأعمال إجرامية.

ونورد فيما يلي بشيء من التفصيل وظائف بعض هذه القواعد

1 - قاعدة البيانات الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال ICSE : يشكل استغلال الأطفال في المواد الإباحية على شبكة الإنترنت خطرا حقيقيا لأنهم أكثر الفئات عرضة للاستدراج[1] ، لذلك تظافرت الجهود الوطنية والدولية من أجل حماية هذه الطائفة الضعيفة في المجتمع، أهمها قيام الإنتربول بإنشاء قاعدة البيانات الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال والتي تشكل أداة استخباراتية واستقصائية، تسمح للمحققين المتخصصين بتقاسم البيانات عن الحالات المتصلة بالاعتداء الجنسي على الأطفال.

وتستخدم قاعدة بيانات ICSE برامج لمقارنة الصور ومقاطع الفيديو، يستطيع المحققون الربط على الفور بين الضحايا والمعتدين والأماكن. وتتفادى قاعدة البيانات المذكورة ازدواجية الجهود وتوفر الوقت الثمين من خلال السماح للمحققين بمعرفة ما إذا تم اكتشاف أو تحديد سلسلة من الصور بالفعل في بلد آخر، أو ما إذا كانت تحتوي على خصائص مشابهة لصور أخرى. وتتيح أيضا للمحققين المتخصصين من أكثر من 50 بلدا تبادل المعلومات وتقاسم البيانات مع زملائهم في جميع أنحاء العالم. وقد ساعدت قاعدة بيانات البيانات الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال ICSE حتى تاريخ 31

[1] بن مكي، نجاة. محمود، بوقطف (2017) حماية الأطفال من الإستغلال الجنسي عبرالإنترنت، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 2، العدد 3، ص 35. وانظر أيضا: ابراهيم ،عادل عبد العال ،(2013). جرائم الإستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت وطرق مكافحتها في التشريعات الجنائية والفقه الجنائي الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الإشراف ، العدد الخامس عشر ، الجزء الأول، ص 1096.

ديسمبر 2017 على تحديد هوية 11988 ضحية بمعدل 5 أطفال يوميا، و5617 من الجناة الذين تم تحديد هويتهم أيضا[1] .

2- قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة: تعد الممتلكات الثقافية للدول والشعوب رصيدها الدائم من التجارب والخبرات والمواقف التي تعطي الإنسان القدرة على أن يواجه الحاضر ويتصور المستقبل باعتبارها أهم مكونات القدرة الطبيعية البشرية الممتدة إلى عمق التاريخ[2]، لذلك تحرص الدول على حمايتها من كل الأخطار خاصة في زمن الحروب إين تتعرض للسرقة والإتلاف[3].

ومن أجل تعزيز جهود استرجاع الأعمال الفنية المسروقة أنشأ الإنتربول قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة، وتتضمن قاعدة البيانات هذه الأوصاف والصور لأكثر من 50 ألف غرض، وهي قاعدة البيانات الوحيدة على المستوى الدولي التي ترد فيها المعلومات الشرطية المثبتة عن الأغراض الفنية المسروقة والمفقودة. ووفقاً لنظام الإنتربول لمعاملة البيانات، لا يجوز أن تُدرج في قاعدة البيانات سوى المعلومات التي تقدمها الأجهزة المعتمدة. ولا يمكن أن تُدرج إلا الأغراض التي يمكن التعرف إليها[4].

3- منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها(IARMS)

تسهل منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها IARMS تبادل المعلومات والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون بشأن الجريمة المتصلة بالأسلحة النارية، فهي تضع تحت تصرف هذه الأجهزة منظومة مركزية للإبلاغ والإستعلام عن الأسلحة النارية المفقودة والمسروقة والمهربة والمتجر بها ، كما تسهل إحالة طلبات تعقب الأسلحة النارية على الصعيد الدولي ومتابعة ما آل إليه وضعها[5].

إن أساس عمل هذه المنظومة قائم على أن التعقب المنهجي لسلاح ناري عثر عليه أو ضبط ينطلق من تحديد مكان تصنيعه أو استيراده القانوني إلى أحد البلدان، مرورا بسلسلة توزيعه، ووصولا إلى آخر جهة معروفة حازته. حيث يتيح تعقب هذه الأسلحة النارية الربط بين مشبوه وسلاح ناري في إطار تحقيق جنائي، وتحديد هوية المتجرين المحتملين بالأسلحة النارية، وكشف الإتجاهات في مجال الجريمة المرتكبة بالأسلحة النارية.

---

[1] الإنتربول، (2017).التقرير السنوي لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية، ص 28.

[2] يحي ياسين،(2011)الممتلكات الثقافية العراقية ووسائل حمايتها واستردادها دوليا، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، المجلد 4، العدد 15، ص 103-136.

[3] أنظر حول اساليب الحماية: قويدري، شاذلي (2017). الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، لجامعة الجزائر، المجلد 5، العدد 8 ، ص116-142.

[4] أنظر الرابط التالي : https://www.interpol.int/ar/4/3/3 تم الإطلاع بتاريخ 2019/08/29.

[5] الإنتربول، (2017) وثيقة الإنتربول حول منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها، ص1.

ويمكن تصنيف وظائف منظومة IARMS إلى ثلاثة فئات:

- **إدارة سجلات الأسلحة النارية**: التي تتيح لأفراد إنفاذ القانون المخولين إنشاء سجلات عن أسلحة نارية مفقودة أو مسروقة أو متجر بها أو مهربة ، وإدارتها وتبادلها بشكل سريع ومأمون. كما يتيح إخطار البلد المعني بسرعة وبسهولة عندما يضبط سلاح ناري مسجل في المنظومة، وكذا إعداد تقارير وتحليلات عن الأسلحة النارية المفقودة أو المسروقة أو المتجر بها أو المهربة.

-**إدارة طلبات التعقب:** والتي توفر منصة سهلة الإستخدام تساعد في إجراءات تعقب الأسلحة النارية على الصعيد الدولي، حيث يتم من خلالها تقديم طلبات التعقب ومتابعتها وإحالتها والرد على طلبات التعقب.

-**إدارة الإحصاءات والتحليلات**: والتي تتيح للأعضاء البلدان في الإنتربول تحليل بيانات وطنية متعلقة بالجرائم المتصلة بالأسلحة النارية عن طريق تعقب هذه الأسلحة وإعداد تقارير متكيفة مع الإحتياجات[1].

4- شبكة الإنتربول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات IBIN: هي الشبكة الدولية الوحيدة لتبادل البيانات المتصلة بالمقذوفات على نطاق واسع ، وهي تدعم الشبكة العالمية للمنظومة المتكاملة لتبيان المقذوفات ، وتوفر قاعدة عالمية مركزية لجمع هذا النوع من البيانات وتخزينها ومقارنتها. توفر الأدلة المتصلة بالمقذوفات معلومات استخباراتية قيمة عن الأسلحة النارية ، على اعتبار أن لكل سلاح ناري علامات مجهرية فريدة يتركها على سطح المقذوفة تشكل نوعا ما بصمات المقذوفات ، ويمكن التقاط صور عالية الجودة لهذه الأدلة وتصنيفها وتبادلها ومقارنتها سريعا بالأدلة المتوفرة في بلدان مختلفة ، الأمر الذي يساعد على إيجاد الروابط بين الجرائم على نحو أسرع وأكثر فاعلية[2] .

5- **جدول الإنتربول المرجعي للأسلحة النارية IFRT:** هو أداة تفاعلية على الأنترنت مخصصة لأجهزة أنفاذ القانون المخولين، وهو يوفر طريقة موحدة لتبيان الأسلحة النارية وتحديد مواصفاتها تتيح للمحققين جمع معلومات مفصلة عن سلاح ناري معين أو التحقق منها ، بما في ذلك علامة السلاح وطرازه وعياره ورقمه التسلسلي. ويتضمن هذا الجدول :أكثر من 000 250 مرجع لأسلحة نارية؛ وأكثر 000 57 صورة لأسلحة نارية،و معلومات مفصلة عن العلامات التي تظهر على الأسلحة النارية، ومنها العلامات التجارية والشعارات والشارات؛ كما يحتوي الجدول على آلاف التعاريف والمصطلحات المفيدة المتعلقة بأجزاء الأسلحة النارية وقطع غيارها ووظائفها وكيفية اشتغالها؛ وكذا نبذات عن شركات ومختصرات و رموز الشركات المصنعة[3] .

[1] الإنتربول، (2017) وثيقة الإنتربول حول منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها، ص2.

[2] الإنتربول،(2017) وثيقة شبكة الإنتربول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات، ص 1.

[3] الإنتربول،(2017) جدول الإنتربول المرجعي للأسلحة النارية، ص 1.

6- قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة SLTD: استحدثت قاعدة بيانات الإنتربول العالمية لوثائق السفر المسروقة والمفقودة SLTD من أجل التأكد من صلاحية وثائق السفر عند نقاط مراقبة الحدود. وتحث قرارات الجمعية العمومية للايكاو الدول الأعضاء على تقديم تقارير منتظمة في الوقت المناسب عن بيانات جوازات السفر المسروقة والمفقودة إلى قاعدة بيانات الإنتربول العالمية لوثائق السفر المسروقة والمفقودة SLTD [1].

تساعد قاعدة البيانات هذه أجهزة الشرطة على إلقاء القبض على الإرهابيين والمجرمين الذين غالباً ما يستخدمون وثائق السفر المقلدة ليعبروا الحدود. يستطيع موظفو أجهزة إنفاذ القانون حول العالم التحقق في ثوان معدودة من صلاحية وثائق السفر باستخدام قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة. وتحتوي قاعدة البيانات هذه على 84 مليون قيد تقريباً بوثائق سفر قد تكون مفقودة أو مسروقة أو ملغاة، ومنها مثلاً جوازات السفر وبطاقات الهوية والتأشيرات وجوازات المرور الصادرة عن الأمم المتحدة وحتى وثائق السفر المسروقة والخالية من البيانات. وفي عام 2018، أجرى المسؤولون في جميع أنحاء العالم قاعدة البيانات لوثائق السفر المسروقة والمفقودة 3 مليارات تقصٍ تقريباً، بما أدى إلى أكثر من 289 ألف من "المطابقات" الإيجابية [2] .

7- قاعدة بيانات البصمة الوراثية DNA database: أعطى إنشاء قاعدة بيانات البصمة الوراثية[3] للإنتربول دفعة قوية في مجال مكافحة الإجرام ، هذه القاعدة التي تم إنشاؤها في العام 2002 [4] [5]، وتستخدم هذه القاعدة في تحقيقات الشرطة للبحث عن سمات البصمة الوراثية ومقارنتها مع السمات الدولية الأخرى التي جرى تقديمها بالنسبة لعينات ترتبط بجرائم لم يجر حلها بعد أو بمجرمين مدانين أو لمشتبه بهم أو لجثث لم يتم التعرف على هويات أصحابها أو لأشخاص مفقودين ،

---

[1] منظمة الطيران المدني،(2014)، ورقة عمل فريق خبراء التسهيلات، استعمال قاعدة بيانات الإ نتربول العالمية لوثائق السفر المسروقة والمفقودة أثناء عمليات مراقبة الحدود عند الدخول والمغادرة، مونتريال 24-28/ 11/2014.

[2] راجع الرابط التالي: https://www.interpol.int/ar/2/10/3 ، تم الإطلاع بتاريخ 2019/08/29

[3] البصمة الوراثية أو الطبعة الوراثية أو بصمة الحمض النووي هي أحد وسائل التعرف على الشخص عن طريق مقارنة مقاطع من الحمض النووي الريبوزي منقوص الأكسجين. .. إن كل ما يحتاج إليه المحققون لتحديد **البصمة الوراثية** هو العثور على دليل بشري في مكان الجريمة، مثل: قطرات العرق، السائل المنوي، الشعر، واللعاب.

[4] تعرف هذه القاعدة باسم بوابة الدنا DNA gatway وعندما أنشئت سنة 2002 كانت تتضمن ملفا واحدا من سمات الدنا ، لكن بحلول ديسمبر 2017 أصبحت تضم أكثر من 173000 سمة دنا من 84 دولة عضو. راجع الرابط التالي: https://www.interpol.int/INTERPOL-expertise/Forensics/DNA . 2019-08-28 ، 22:55

[5] أنشأ المشرع الجزائري بموجب القانون -03 مؤرخ في 19 جويلية 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية ، مصلحة مركزية للبصمات الوراثية مهمتها إدارة قاعدة بيانات البصمة الوراثية الجزائرية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، بتاريخ 22 جوان2016.

ويحتفظ كل بلد بملكية بيانات السمات ، ويسيطر على عملية تقديمها أو تدميرها أو وصول البلدان الأخرى إليها وفقا لقوانينه الوطنية[1].

ويرجع الفضل في إنشاء وتفعيل قاعدة بيانات الإنتربول للبصمة الوراثية إلى فريق خبراء الإنتربول لرصد سمات البصمة الوراثية[2] الذي عمل بشكل دؤوب على تقديم المشورة للإنتربول وتشجيع البلدان الأعضاء على إنشاء قواعد بيانات وطنية أو توسيعها . كما يهدف إلى توحيد جهود جمع البيانات وترويج معايير إعتماد مختبرات التحاليل الجنائية لضمان سلامة العينات[3] .وكانت أهم ثمار الدعم من هذا الفريق تمكن الإنتربول من إنشاء قاعدة بيانات الإنتربول للبصمة الوراثية ، وتتميز هذه القاعدة بما يلي :

أ – إضافة السمات الوراثية الموجودة في قواعد بياناتها الوراثية الوطنية أو الإقليمية ومقارنتها بالسمات التي تقدمها الدول الأعضاء المشاركة في هذه القاعدة.

ب – تتيح قاعدة بيانات الإنتربول للبصمة الوراثية القيام بثلاث أنواع من عمليات البحث والمقارنة ، وهي مقارنة عينات من أشخاص ،ومقارنة عينات من أشخاص مع عينات من مسارح الجرائم ومقارنة بين عينات من مسارح الجرائم[4].

ج – تمكين المحققين والخبراء من الدخول إلى قاعدة بيانات الإنتربول للبصمة الوراثية من المكاتب المركزية الوطنية ، حيث يتم الولوج إلى بوابة البصمة الوراثية للإنتربول بشكل مباشر لكل بلد بواسطة منظومة الإنتربول للإتصالات الشرطية المأمونة[5].

د – تعد السمات الوراثية المكونة لقاعدة البيانات ملكا للدول الأعضاء التي تقدمها وتمارس بدورها الرقابة على البيانات عبر مكاتبها المركزية الوطنية .

---

[1] الإنتربول (2009)، دليل الإنتربول بشأن تبادل بيانات البصمة الوراثية وتطبيقاتها ، الطبعة الثانية ، ص 8.

[2] راجع الإنتربول، صحيفة وقائع، تحديد البصمة الوراثية على الرابط التالي: تم الإطلاع عليه بتاريخ 19/08/29.
https://www.interpol.int/es/content/download/13469/file/FS01_02_2015_AR_web.pdf?inLanguage=ara-SA

[3] طورت بوابة الدنا للإنتربول وفقا للمعايير المعترف بها دوليا بهدف تيسير النقل الإلكتروني للبيانات الخاصة بالبصمة الوراثية بين الإنتربول وأعضاءه ، كما أنها متوافقة مع اتفاقية pruem السارية في الإتحاد الأوروبي ، وهي مبادرة أطلقت العام 2005 لتبسيط تبادل المعلومات بين بلدان الإتحاد الأوروبي ، وهي متوافقة أيضا مع برنامج codis لمطابقة الدنا المصمم من طرف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي ، راجع الإنتربول، صحيفة وقائع، تحديد البصمة الوراثية على الرابط التالي: تم الإطلاع عليه بتاريخ 19/08/29.
https://www.interpol.int/es/content/download/13469/file/FS01_02_2015_AR_web.pdf?inLanguage=ara-SA

[4] السويلم، حمد بن عبد الله ،(2011م). انعكاسات استخدام المادة الوراثية وتأثيراتها المحتملة على الأمن الوطني ،رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ص 174.

[5] الإنتربول ،(2009) دليل الإنتربول بشأن تبادل بيانات البصمة الوراثية وتطبيقاتها ، الطبعة الثانية ، ص 67.

ط – تقوم الجهة المسؤولة في الإنتربول بمقارنة جميع البيانات المضافة إلى قاعدة البيانات مع البصمات الوراثية المسجلة فيها، وعند العثور على سمات متطابقة تتم إفادة الدول الأعضاء المعنية التي بدورها تتولى مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة[1].

ه – يمكن للدول الأعضاء المشاركة قصر الدخول إلى السمات الوراثية الخاصة بها على بلدان معينة أو منظمات دولية معينة .

خ – تعد الدول الأعضاء مسؤولة عن تحديث بياناتها الخاصة بها ، ويتضمن ذلك إمكانية حذف أو تعديل البصمات الوراثية ،ولا يمكن لأي بلد تعديل البيانات المقدمة من بلد آخر[2].

ك – أهم المميزات التي تتميز بها قاعدة بيانات الإنتربول للبصمة الوراثية هي سرية البيانات ، حيث يجري البحث في السمات دون وجود إسم الشخص الذي تعود إليه ، وعند حصول المطابقة يجري إبلاغ البلدان المعنية ودعوتها إلى التعاون بشكل ثنائي في حال اختارت مواصلة التحقيق ، ويضمن هذا الإجراء أنه في حال وجود مطابقة فقط في قاعدة بيانات الإنتربول للبصمة الوراثية ، ستقوم البلدان المعنية بكشف هوية الشخص المشتبه فيه وظروفه في حال رغبت في ذلك وعلى النحو نفسه[3] ، ومن أجل ضمان الجودة يتوجب على البلدان الإبلاغ عما إذا كان تحديد سمات البصمة الوراثية قد جرى بواسطة مختبرات معتمدة[4] . إن هذه المعلومات الموجودة ضمن قواعد بيانات البصمة الوراثية ، يتم اللجوء إليها كلما استدعى الأمر لحل مختلف القضايا الجنائية ، حيث أن لها حجية أمام مختلف أجهزة القضاء

ثالثا: آلية وضوابط الإستفادة من قواعد بيانات الإنتربول:

من أجل ضمان الإستفادة القصوى من شبكة قواعد بيانات الإنتربول أنشأت هذه الأخيرة آلية دولية فعالة وآمنة للإتصالات يمكن من خلالها للدول الأعضاء في منظمة الإنتربول الولوج إلى الكم الهائل من المعطيات التي تتضمنها قواعد البيانات المختلفة، وذلك ضمن ضوابط دقيقة تم النص عليها ضمن نظام الإنتربول لمعاملة البيانات

[1] السويلم، حمد بن عبد الله، المرجع السابق، ص 174.

[2] الإنتربول ،(2009) .دليل الإنتربول بشأن تبادل بيانات البصمة الوراثية وتطبيقاتها ، الطبعة الثانية ، ص 67.

[3] - الإنتربول هو مجرد قناة لتبادل المعلومات في هذا المجال ومقارنتها ، ولا تحتفظ المنظمة بأية بيانات إسمية تتيح ربط سمات "الدنا" بشخص ما ، وسمات " الدنا " هي مجرد قائمة أرقام تحدد استنادا إلى نموذج 'الدنا' الخاص بشخص ما ، وتعطي رمزا رقميا يمكن استخدامه للتمييز بين الأشخاص ولا تتضمن هذه السمة أي معلومات عن السمات البدنية أو النفسية للشخص أو أمراضه أو قابليته للمرض ، وتحتفظ البلدان الأعضاء التي تستخدم بوابة الدنا بملكية بيانات السمات وتتحكم في إمكان إحالتها ووصول البلدان الأعضاء الأخرى إليها.

[4] الإنتربول ،(2009). دليل الإنتربول بشأن تبادل بيانات البصمة الوراثية وتطبيقاتها ، الطبعة الثانية ، ص9.

1- المنظومة العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة7-I/24 : تزود منظمة الإنتربول كل البلدان الأعضاء بالوصل الفوري والمباشر لمجموعة واسعة من المعلومات من خلال تشكيلة من قواعد البيانات التي تتماشى مع المعايير الدولية والقانونية[1] ، وذلك عبر المنظومة العالمية للإتصالات الشرطية، 24/7 I- للوصل بين موظفي إنفاذ القانون في بلدانه الأعضاء، الأمر الذي يتيح للمستخدمين المخولين تبادل البيانات الشرطية الهامة فيما بينهم والوصول إلى قواعد بيانات المنظمة وخدماتها على مدار الساعة. فالمنظومة تتيح للمحققين الربط بين معلومات تبدو للوهلة الأولى غير متصلة فيما بينها الأمر الذي يتيح تيسير التحقيقات والمساعدة في حل الجرائم .ويمكن للمستخدمين المرخص لهم إجراء تقصيات متقاطعة في ثوان، والوصول الفوري والمباشر إلى قواعد بيانات تتضمن معلومات عن المجرمين المشتبه بهم أو الأشخاص المطلوبين، ووثائق السفر المسروقة والمفقودة، والمركبات الآلية المسروقة، وبصمات الأصابع، وسمات الدنا، والوثائق الإدارية المسروقة، والأعمال الفنية المسروقة[2] .

2- نظام الإنتربول لمعاملة البيانات: يعد نظام الإنتربول لمعاملة البيانات من أهم النصوص القانونية التي تضبط عملية الإستفادة من قواعد بيانات هذه الهيئة الدولية، حيث جاء في 135 مادة ، ضمن 5 أبواب تناول كل باب جانبا من جوانب معاملة هذه البيانات. فالباب الأول تطرق إلى المبادئ المتصلة بالتعاون الشرطي الدولي، وكذا المبادئ المتصلة بمعاملة البيانات والمتعلقة أساسا بالمشروعية والنوعية والشفافية والسرية والأمن[3] .

أما الباب الثاني فبين الجهات الفاعلة في هذا المجال ، ويتعلق الأمر أساسا بالمكاتب المركزية الوطنية ، والأمانة العامة للإنتربول باعتبارها الجهة المشرفة على إدارة منظومة قواعد البيانات، وعلاقتها مع الكيانات الدولية الأخرى[4].وجاء الباب الثالث تحت عنوان أحكام وشروط معاملة البيانات، متضمنا كيفيات استحداث قواعد البيانات الشرطية وتعديلها وإلغائها ، وكيفية تشغيلها وتسجيل البيانات بداخلها ومدة حفظها وكيفية حذفها، وخصص هذا الباب القسم الثالث منه لبيان كيفية الإطلاع على البيانات والقيود المفروضة على ذلك . كما تضمن هذا الباب مسألة أمن البيانات خاصة ما تعلق بإدارة حق الوصول للبيانات وسريتها[5] .

---

[1] عصار ،شعبان أبو عجيلة ، عيسى،أبو المعالي (2015).الرصد المبكر لخطر الجريمة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، جامعة الزاوية، العدد 6، السنة الثانية، يونيو ،ص 318-345.

[2] أنظر الإنتربول، الوصل بين أجهزة الشرطة: منظومة اتصالات الإنتربول العالمية I.-24/7 .على الرابط: https://www.psd.gov.jo/images/interpol/news/14.pdf اطلع عليه بتاريخ: 2019/08/26

[3] المواد من 5 إلى 18 من نظام الإنتربول لمعاملة البيانات

[4] المواد من 19-28 من نظام الإنتربول لمعاملة البيانات.

[5] المواد من 29 إلى 119 من نظام الإنتربول لمعاملة البيانات.

وبالرجوع إلى الباب الرابع نجد أنه قد عالج مسألة التدقيقات المرتبطة بالمستخدمين والبيانات ، وكذا أدوات التدقيق المختلفة ، وإجراءات الرقابة المتعلقة بفحص البيانات والتدابير التحفظية إذا ما لم يتم احترام شروط معاملة البيانات سواء بالنسبة للمستخدمين أو المعلومات الموجودة ضمن قواعد البيانات[1] . بينما جاء الباب الخامس بأحكام ختامية.

إن ما يجب التأكيد عليه هو أن البلدان الأعضاء في الإنتربول تتبادل كماً كبيراً من البيانات المسجلة في منظومة للمعلومات الشرطية. ويضع نظام الإنتربول لمعالجة البيانات المبادئ العامة والأنظمة التي تحكم تبادل البيانات. ويضمن نظام الإنتربول لمعالجة البيانات كفاءة وجودة التعاون الدولي بين سلطات الشرطة الجنائية من خلال قنوات الإنتربول، ويكفل الاحترام الواجب للحقوق الأساسية للأشخاص الذين هم رعايا هذا التعاون .

الخاتمة: في ختام هذه الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية

- تزداد أهمية قواعد بيانات الإنتربول يوما بعد يوما بالنظر إلى ما أضحت تقدمه من خدمات شديدة الأهمية على مستوى كشف وملاحقة الجرائم والمجرمين، والتي ساهمت في تزويد الدول الأعضاء بمعلومات حاسمة، إذ يشكل كل تقصٍ في قواعد بيانات الإنتربول الـ 17 انفراجاً محتملاً في قضية معينة يتولاها أي جهاز شرطة حول العالم.
- تسعى منظمة الإنتربول في سباق مع الزمن إلى أن تكون قواعد بياناتها في أعلى درجات التطور، خاصة أن الجماعات الإجرامية باتت هي أيضا تستخدم تقنيات عالية الدقة في ارتكاب مختلف أنواع الجرائم خاصة تلك الخطيرة منها والمتعلقة بالجرائم السيبرانية وأمن المعلومات ، والفساد والتزييف والتزوير...
- وضعت منظمة الإنتربول نظاما خاصا بتبادل المعلومات ضمن قواعد بياناتها المختلفة، يضمن الإستفادة من الحجم الهائل من هذه البيانات ضمن إطار يحفظ حقوق الأفراد وأمن وسرية وموثوقية هذه المعلومات.

التوصيات: من التوصيات التي يمكن إيرادها ما يلي

- ضرورة تعزيز تعاون الدول فيما بينها وبين منظمة الإنتربول من أجل تزويد قواعد البيانات بأكبر كم من المعلومات حول مختلف الجرائم والمجرمين، لأن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز قدرات البحث والتقصي الجنائي.

[1] المواد من 120 إلى 131 من نظام الإنتربول لمعاملة البيانات.

- يتعين على المجتمع الدولي توحيد جهوده على الصعيد العالمي من أجل استباق تحركات المجرمين شديدة التغير والتطور ، ولا يتأتى ذلك إلا بتحسين قدرات الجميع وتطويرها بصورة أسرع من أجل مواجهة تحديات منظومة الإجرام الدولية .
- ينبغي تعزيز قدرات الدول الفقيرة والنامية في مجال مكافحة الجريمة، خاصة أن الكثير منها أصبحت بؤرا لارتكاب أخطر الجرائم الدولية المرتبطة بالفساد والتهريب والإرهاب والإتجار بالبشر والممتلكات، أمام ضعف أجهزتها الشرطية في مجابهة هذه الجرائم.

المراجع:

الكتب:

إبراهيم أنس وآخرون،(2004). المعجم الوسيط، ، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة 4 ،

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر للنشر، بيروت الجزء 12، (قعد).

الرازي ، أبي بكر (1986). مختار الصحاح ، مكتبة لبنان، بيروت ، ب ط .

محمد ،سليمان محمد وحيد ،(2014). أثر اختلاف تقديم أنماط التغذية الراجعة في العوالم الافتراضية على تنمية مهارات تصميم و إنتاج قواعد البيانات لدى طلاب المعاهد الأزهرية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، العدد 48 ،الجزء الثالث .

المقالات العلمية:

ابراهيم ،عادل عبد العال ،(2013). جرائم الإستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت وطرق مكافحتها في التشريعات الجنائية والفقه الجنائي الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف ، العدد الخامس عشر ، الجزء الأول .

أبو شويمة، إبراهيم (2018). الإطار القانوني لمعاملة المعلومات الشرطية عبر قنوات الإنتربول، المؤتمر السنوي الثامن للنيابة العامة الفلسطينية، التاريخ :22-24/ (مارس) بيت لحم فلسطين.

بن مكي، نجاة. محمود، بوقطف (2017) حماية الأطفال من الإستغلال الجنسي عبرالإنترنت، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 2، العدد 3.

خازم ، نور الدين (2016). المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الدولية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 50، ص135.

محمد، عادل عبد الجواد (2008) ، دور الشرطة الجنائية الدولية في مكافحة المخدرات، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد 308، فبراير، ص 54.

مايا خاطر، ياسر الحويش (2011) ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، ص 523.
نجيب الشريجي (2013). قواعد البيانات وبنوك المعلومات، مجلة رسالة المكتبة، المجلد 22، العدد 1.
قصير، أكرم فاضل سعيد (2014). حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعة عليها، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد 16 العدد 16.
قويدري، شاذلي (2017). الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، لجامعة الجزائر، المجلد 5، العدد 8 ، ص116-142.
فياض، صباح محمد (2013). سلوكية قواعد البيانات في الحفاظ على أمنية البيانات المخزنة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 03.
الأمم المتحدة، مسؤولية المنظمات الدولية ، حولية لجنة القانون الدولي، المجلد الثاني، الجزء الأول، وثيقة لجنة القانون الدولي، الدورة 57، جنيف، 2ماي -3 جوان 2005، ص 37.
يحي ياسين،(2011)الممتلكات الثقافية العراقية ووسائل حمايتها واستردادها دوليا، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، المجلد 4، العدد 15، ص 103-136.
عصار ،شعبان أبو عجيلة ، عيسى،أبو المعالي (2015).الرصد المبكر لخطر الجريمة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، جامعة الزاوية، العدد 6، السنة الثانية، يونيو ،ص 318-345.

الرسائل العلمية:

السويلم، حمد بن عبد الله ،(2011م). انعكاسات استخدام المادة الوراثية وتأثيراتها المحتملة على الأمن الوطني ،رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .
بشارة، عبد المالك (2010) ، ألية الإنتربول في مكافحة الجريمة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة خنشلة، ص 12.
حاسيين، فنور(2013). المنظمة الدولية للشرطة الجنائية و الجريمة المنظمة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

وثائق قانونية وتقارير:

الإنتربول،(2017). التقرير السنوي لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية.
القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول.
الإنتربول، (2017) وثيقة الإنتربول حول منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها.
الإنتربول،(2017) وثيقة شبكة الإنتربول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات.
الإنتربول،(2017) جدول الإنتربول المرجعي للأسلحة النارية.

منظمة الطيران المدني،(2014)، ورقة عمل فريق خبراء التسهيلات، استعمال قاعدة بيانات الإ نتربول العالمية لوثائق السفر المسروقة والمفقودة أثناء عمليات مراقبة الحدود عند الدخول والمغادرة، مونتريال 24-28/ 2014/11.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، بتاريخ 22 جوان2016.

الإنتربول (2009)، دليل الإنتربول بشأن تبادل بيانات البصمة الوراثية وتطبيقاتها ، الطبعة الثانية . نظام الإنتربول لمعاملة البيانات

مواقع الإنترنت:

منظمة الشرطة الجنائية الدولية الإنتربول: https://ar.wikipedia.org/wiki/ أطلع عليه بتاريخ 2019/08/29.

القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7272، المعقودة في 24 أيلول/ سبتمبر 2014 ، أنظر الرابط التالي: https://undocs.org/ar/S/RES/2178%20(2014) تم الإطلاع بتاريخ 2019/08/29.

أنظر الرابط التالي : https://www.interpol.int/ar/4/3/3 تم الإطلاع بتاريخ 2019/08/29.

الرابط التالي: https://www.interpol.int/INTERPOL-expertise/Forensics/DNA . 2019-08-28

الإنتربول، الوصل بين أجهزة الشرطة: منظومة اتصالات الإنتربول العالمية I.-24/7. على الرابط: https://www.psd.gov.jo/images/interpol/news/14.pdf اطلع عليه بتاريخ: 2019/08/26

راجع الإنتربول، صحيفة وقائع، تحديد البصمة الوراثية على الرابط التالي: تم الإطلاع عليه بتاريخ 19/08/29.

https://www.interpol.int/es/content/download/13469/file/FS01_02_2015_AR_web.pdf?inLanguage=ara-SA

المراجع بالغة الأجنبية:

Sweet O.C., D. (2010). INTERPOL DVI best-practice standards—An overview. Forensic Science International, 201(1-3), 18–21. doi:10.1016/j.forsciint.2010.02.031 .